ما الجريمة الحوثية التي تنذر بكارثة بيئية إقليمية؟

كيف يخرق الحوثيين اتفاقية «أوتاوا» كل يوم؟

(الأمناء) القسم السياسي :

لا تتوقف مليشيا الحوثي الانقلابية عن الزج بالمواطنين في أزمة إنسانية خانقة، مهدِّدين بحرق الأخضر واليابس، في جرائم الحرب تستدعي محاسبة دولية حازمة.

القيادي الحوثي ورئيس ما تسمى «اللجنة الثورية العليا» محمد علي الحوثي هدَّد بتفريغ نحو مليون برميل نفط خام في مياه البحر الأحمر، وقد جاء ذلك ضمناً في تغريدة عبر حسابه على «تويتر»، زعم خلالها أنَّ كمية النفط المخزونة في سفينة «صافر» العائمة في ميناء رأس عيسى بدأت في التسرُّب، وقال: إنَّ المسؤولية ستتحملها الحكومة والتحالف العربي لعدم سماحهما للمليشيات ببيع النفط المخزن وتحويله إلى جزء مما يسميه «المجهود الحربي» للمليشيات، وإذا نفذت المليشيات تهديدها بتفريغ حمولة السفينة النفطية في البحر.

ويحمل هذا التهديد الحوثي مخاوف من كارثة بيئية مروّعة في البحر الأحمر ستكون لها تبعاتها على الأحياء البحرية لسنوات بسبب التلوث الذي سينجم عن ذلك.

وكان تقريرٌ للجنة خبراء في الأمم المتحدة، قد كشف - قبل أسابيع - أنَّ وقوداً تمّ تحميله في مرافئ إيران در عائدات سمحت للمليشيات الحوثية بتمويل جهود الحرب، وقالت اللجنة في تقريرها الأخير للعام 2018، إنّها كشفت عدداً قليلاً من الشركات داخل اليمن وخارجه تعمل كواجهة لهذه العمليات مستخدمة وثائق مزورة تؤكد أن كميات الوقود هي تبرعات.

وأضافت اللجنة في تقريرها الذي يقع في 85 صفحة وأرسل إلى مجلس الأمن الدولي، أن الوقود كان لحساب شخص مدرج على اللائحة، في إشارة إلى قائمة الأمم المتحدة للعقوبات، مشيرةً إلى أنّ عائدات بيع هذا الوقود استخدمت لتمويل جهد الحرب للحوثيين.

وقال التقرير : إنّ الوقود يتم تحميله في مرافئ جمهورية إيران الإسلامية بموجب وثائق مزورة لتجنب عمليات تفتيش الحمولة التي تقوم بها الأمم المتحدة، وأشار إلى احتمال وجود علاقة لإيران بالصواريخ التي أطلقها الحوثيون على السعودية.

وأوضح الخبراء في التقرير أنّه خلال العام 2018، الفترة التي يغطيها التقرير، واصل اليمن انزلاقه باتجاه كارثة إنسانية واقتصادية، ووصفوا اليمن إنه بلد «ممزق بشدة» ومنهار اقتصادياً، ولا توجد مؤشرات حتى الآن على إمكانية تحقيق النصر من قبل أي من طرفي الحرب في اليمن.

المليشيات الحوثية بالتزامن مع ذلك، صعّدت من انتهاكاتها للهدنة

وماذا عن استغلال الحوثي المهاجرين الأفارقة لأعمال قتالية؟

ووقف إطلاق النار في محافظة الحديدة، ويحدث ذلك استغلالاً لما يمكن اعتبارها حالة جمود في شأن استمرار المساعي الأممية لتنفيذ اتفاق السويد وانسحابها من الحديدة وموانئها.

في هذا السياق، كشفت مصادر عسكرية في الحديدة أنَّ المليشيات الحوثية حاولت تنفيذ عملية واسعة جنوب الحديدة لاستعادة المطار شارك فيها المئات من عناصرها، وأنّ القوات المشتركة المرابطة جنوب مدينة الحديدة وشرقها أحبطت المحاولة الحوثية وأجبرت المهاجمين على الانسحاب بعدما تكبدوا عشرات القتلى والجرحى في صفوفهم.

اتفاقية أوتاوا وخرق الحوثيين

تفرض اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد, التي تسمى أيضاً اتفاقية أوتاوا، ويسميها البعض معاهدة حظر الألغام, حظراً شاملاً على الألغام المضادة للأفراد، وهي تحظر استعمال وتخزين وإنتاج وتطوير ونقل الألغام المضادة للأفراد, وتقضي بتدمير هذه الألغام, سواء أكانت مخزنة أم مزروعة في الأرض.

لم تلتزم مليشيا الحوثي بهذا النص الواضح والصريح من الاتفاقية الدولية المحرِّمة لهذا الخطر الفتّاك، وبحسب تقارير حقوقية حديثة، فإنّ استخدام الانقلابيين بشكل كبير للألغام الأرضية على طول الساحل الغربي لليمن منذ منتصف 2017، تسبّب في مقتل وجرح مئات المدنيين ومنع منظمات الإغاثة من الوصول إلى المجتمعات المحلية.

وأسفرت الألغام الأرضية المزروعة في الأراضي الزراعية والقرى والآبار والطرق عن مقتل 140 مدنياً على الأقل، بينهم 19 طفلاً، في محافظتي الحديدة وتعز منذ عام 2018.

وزرعت المليشيات الحوثية كميات كبيرة من الألغام في الساحل الغربي والحديدة، وحتى الشواطئ غير المأهولة، كما تشير بيانات مشروع «مسام» إلى نزع أكثر من 61 ألفاً و398 لغماً وذخيرة زُرعت في أوقات سابقة من قِبل مليشيا الحوثي وذلك حتى 18 أبريل الجاري، مشيرةً إلى أنَّ من بين هذه الألغام التي زرعتها مليشيا الحوثي، 8621 لغماً وذخيرة غير منفجرة وعبوة ناسفة تم نزعها خلال هذا الشهر.

وتتسبّب الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في منع المنظمات الإنسانية من الوصول إلى السكان المحتاجين، والوصول إلى المزارع وآبار المياه، كما ألحقت الألغام الأذى بالمدنيين الذين يحاولون العودة إلى ديارهم.

كما أنّ الألغام الأرضية التي زرعها الحوثيون لم تقتل وتشوه العديد من المدنيين فحسب ؛ بل منعت المستضعفين من حصاد المحاصيل وجلب المياه النظيفة التي هم في أمسّ الحاجة إليها للبقاء على قيد الحياة، كما منعت الألغام منظمات الإغاثة من جلب الغذاء والرعاية الصحية للمدنيين اليمنيين الذين يعانون من الجوع والمرض بشكل متزايد.

وبالإضافة إلى زرع الألغام الأرضية المضادة للأفراد، زرعت المليشيات الحوثية الألغام المضادة للمركبات في المناطق المدنية، والألغام المضادة للمركبات المعدلة لكي تنفجر تأثراً بوزن الشخص، والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع المموهة على شكل صخور أو أجزاء من جذوع الأشجار.

في هذا السياق، صرح المدير العام للمشروع السعودي لنزع الألغام في اليمن «مسام» أسامة القصيبي، لصحيفة «الشرق الأوسط» بأنّ المليشيات الحوثية تزرع الألغام في الطرق الرئيسية والفرعية، والبساتين وداخل المنازل، وفي مدارس الأطفال.

وأضاف: «من خلال عملنا في نزع الألغام، رصدنا أعداداً أكبر مما يتم إعلانه... المشكلة في اليمن ليست الألغام الفردية فقط بل ألغام الآليات التي عدلت لتصبح ألغام أفراد...للأسف وجدناها في كل محل مأهول بالسكان الذين لا يستطيعون استخدام الطرق للوصول إلى قراهم، كما أوقفت الألغام وصول المساعدات الإنسانية».

وأوضح أنَّ المليشيات الحوثية مستمرة في زرع الألغام حتى في الطرق التي يتم تنظيفها من قبل مشروع «مسام»، متابعًا: «فتحنا العديد من الطرق كانت مغلقة منذ سنوات بسبب الألغام، وللأسف هناك محاولات جديدة لإعادة زرعها بالألغام، منها طريق قمنا بتنظيفه وبعد ثلاثة أيام تمت زراعته مرة أخرى بألغام حديثة».

الحوثي واستغلال الأفارقة لأعمال قتالية

وفي أمر سافر يواصل الحوثيين ممارسة كل الطرائق لإطالة الحرب المستعرة منذ خمسة أعوام.

حيث أكدت مصلحة خفر السواحل، أن غالبية المهاجرين غير الشرعيين مؤخراً الذين تسللوا من دول القرن الإفريقي إلى الأراضي اليمنية لا تنطبق عليهم شروط اللجوء كونهم قادمين من بلدان مستقرة وفي مقدمتها إثيوبيا، مشيرة إلى أن ميليشيا الحوثي تستغلهم في أعمالها القتالية.

وقال رئيس المصلحة اللواء خالد القملي، في بيان، «إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من القرن الإفريقي إلى السواحل اليمنية، مؤخراً، قد أصبحت مصدر قلق يهدد الأمن القومي للجمهورية اليمنية، خصوصاً بعد وصول هذه الأعداد الهائلة».

وأضاف، «إن معظم المهاجرين في الفترة الأخيرة من دولة إثيوبيا (الأورمو) يصلون بأعداد كبيرة وبشكل يومي عبر سواحل منطقة بلحاف بمحافظة شبوة، وكذلك ساحل خور عميرة بمحافظة لحج، ومؤخراً عبر سواحل محافظة أبين».

وأشار اللواء القملي، إلى أن المهاجرين ينطلقون راجلين إلى حدود المملكة العربية السعودية، ومنها إلى بعض الدول الخليجية، وآخرون يتجهون إلى رداع في محافظة البيضاء ومنها إلى شمال الشمال للعمل في مجال الزراعة وغيرها.

وكشف رئيس مصلحة خفر السواحل أن ميليشيا الحوثي تستغل المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة في شق الطرقات وبناء الحواجز والقتال في الجبهات، وآخرون يتم نقلهم من خلال سواحل لحج وعبر مُهَرّبين إلى جزيرة الزهرة بالسودان ثم إلى السواحل الليبية قاصدين الوصول إلى أوروبا.

واستطرد قائلا، «نبهنا على خطورة هذه الظاهرة في مايو 2017 وعن ما يرافقها من استغلال النازحين بعمليات تهريب المخدرات والسلاح من القرن الأفريقي إلى دول الجوار وبعض الدول الأوروبية.

وتابع: «كما تم عقد عدة لقاءات، بهذا الخصوص، مع منظمة الهجرة الدولية، واقترحنا استكمال إنشاء مركز الاستقبال في خور عميرة بلحج، ليتم حصرهم وفرزالوافدين من قبل مكتب منظمة الهجرة الدولية في محافظة عدن، وتحديد من تنطبق عليهم شروط اللجوء، والبقاء تحت مسؤولية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وهم أقل عدداً، وترحيل من لا تنطبق عليه شروط اللجوء إلى بلدهم مباشرة من مراكز الاستقبال التي وجب إنشاؤها».

وشدد على أهمية تمكين مصلحة خفر السواحل من أداء مهامها بشكل كامل مع توفير الدعم اللازم لها، مشدداً على ضرورة التنسيق مع التحالف لوقف إنشاء ودعم وحدات غير رسمية.

يذكر : إنّ الأجهزة الأمنية في عدن ضبطت خلال الأيام القليلة الماضية مئات الأفارقة بعد تسللهم بطرق غير مشروعة، في حين قدرت منظمة الهجرة الدولية عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى سواحل اليمن خلال العام الماضي 2018 بنحو مائة وخمسين ألف شخص.